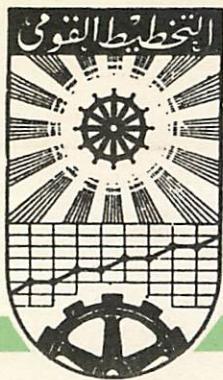


جمهوريّة مصر العربيّة



مَعْهَدُ التَّخْطِيطِ الْقَوْمِي

مذكرة خارجية رقم (١٥٩٣)

الرعاية الاجتماعية في الإمارات
تحديات ورؤى مستقبلية

د. مدحت محمد محمود أبو النصر

أغسطس ١٩٩٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الرعاية الاجتماعية في الإمارات تحديات ورؤى مستقبلية

إعداد

دكتور / مدحت محمد محمود أبوالنصر
أستاذ الخدمة الاجتماعية المساعد
كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان
وكلية شرطة دبي

محتويات البحث

المقدمة :

المبحث الأول : مفهوم الرعاية الاجتماعية

المبحث الثاني : بعض أشكال الرعاية الاجتماعية
فى الإمارات فى الماضى والحاضر

المبحث الثالث : تحديات تواجه برامج الرعاية
الاجتماعية فى الامارات

المبحث الرابع : رؤى مستقبلية للرعاية الاجتماعية
فى الامارات

المراجع المستخدمة

مقدمة :

ظلت الأسرة والجيرة والعشيرة والقبيلة لآجال طويلة تمثل المؤسسة التقليدية في توفير الرعاية الإجتماعية Social Care or Auspice لأعضائها سواء على أساس دافع المحافظة على البقاء ، أو على أساس المساعدات المتبادلة القائمة على روابط الدم أو القرابة أو الانتماء أو على أساس النظرة الإنسانية التي ترى أفراد الجنس البشري بمثابة عائلة واحدة كبيرة ، مهما اختلفت ثقافتهم وأماكن معيشتهم أو على أساس الروابط الدينية التي وضعت أسسها الأديان السماوية ، الا أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية Social & Economic السريعة التي نتجت عن الثورة الصناعية والمؤسسات الصناعية الحديثة وظهور المدن الكبرى ، أدت إلى بعض التفكك الاجتماعي Social Disorganization في بناء الأسرة ووظائفها ، وفي علاقات الإنتماء والروابط الدينية ، يضاف على ذلك تعقد الحياة وتعدد الحاجات Needs وتنوعها ، مما أدى إلى صعوبة إشباع كثير من الحاجات الإنسانية ، وتعرض الفرد والجماعة إلى كثير من الضغوط والتوتر والاحباط خلال السعي المتواصل للحصول على مكان في زحمة الحياة . وأدى كل ذلك إلى ظهور تنظيمات بديلة للرعاية الاجتماعية تحاول جهد طاقتها التخفيف من المشكلات Problems التي يتعرض لها الإنسان الحديث .

إن الرعاية الاجتماعية من المفاهيم الحديثة نسبيا حيث ظهر هذا المفهوم في أواخر القرن التاسع عشر في أعقاب حركة الإصلاح الاجتماعي Social Reform والتي انتشرت في الدول الصناعية ، والتي كانت تهدف إلى مواجهة مشكلات الفقر والبطالة والتفكك الأسري .

ومع أن جذور الرعاية الاجتماعية تمتد إلى فجر التاريخ عندما عرف الإنسان الاستقرار والتجمع ، إلا أن الرعاية كنسق System وميدان Field تمارس فيه العديد من المهن مثل : الخدمة الاجتماعية ، والتعليم والطب والتخطيط والإرشاد والإسكان . أصبح من الضروري بعد مرحلة إكتشاف النفط والاستفادة منه في دولة الإمارات عام ١٩٦٣م ، أن تقوم على أساس علمي حديث ومخطط بواسطة المتخصصين في مجالاتها المتنوعة ، لدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ولمساعدة الذين يواجهون مشكلات عديدة افرزتها المرحلة المعقدة التي بلغها المجتمع من حيث أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية المستجدة .

ولقد تغيرت أشكال الرعاية الاجتماعية المقدمة في المرحلة المعاصرة لمجتمع الامارات ، بعد ظهور النفط وزيادة الدخل القومي والفردي ، ولإدراك الحكومة لمسؤولياتها الاجتماعية Social Responsibilities نحو جميع سكان المجتمع بتوفير مستوى معيشي مناسب لهم وحياة كريمة تدفعهم نحو العمل والانتماء لوطنهم .

هذا ولقد إستطاعت دولة الامارات أن تجعل من خدمات الرعاية الاجتماعية وظيفة أساسية من وظائف الدولة ، بعد أن كان تقديم تلك الخدمات في مرحلة ما قبل إكتشاف النفط يتم بصورة مؤقتة ، ولبعض الفئات ، وبشكل غير علمي .

ويهدف هذا البحث رصد بعض التحديات Challenges أو المعضلات Barriers التي تواجه برامج الرعاية الاجتماعية في الامارات تلك التحديات التي حالت وتحول دون تحقيق هذه البرامج لأهدافها بالصورة المطلوبة . ولتحقيق رعاية إجتماعية أفضل ، فإنه لابد من التغلب على هذه التحديات والمعضلات . على أنه من المتصور ثمة خطوة هامة تمهد الطريق نحو تحقيق هذا الهدف ، هي التعرف على تلك التحديات وتحديدها بوضوح .

كذلك يحاول البحث تقديم رؤى مستقبلية من أجل تطوير الرعاية الاجتماعية في الامارات لتكون أكثر كفاءة Effectiveness وفعالية Efficiency ولمشاركة بشكل أكبر في مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية Social & Economic Development للإنسان وللمجتمع على أرض الإمارات .

وتهدف هذه الرؤى وصف الوضع الاجتماعي المستقبلي الذي يسعى اليه مجتمع الامارات (حكومة وشعبا) ليكون عليه ، والذي يمثل دليلاً مرشداً ومحفزاً للعاملين في وزارات الحكومة وللمتطوعين في الجمعيات ذات النفع العام (الجمعيات الأهلية - التطوعية)

وكمقدمة منطقية للموضوع سيتم أولاً تناول مفهوم الرعاية الاجتماعية (التعريف والأهداف) على أساس أنه المفهوم المحوري أو الرئيسي Key Concept في هذه الدراسة مع الاشارة بإيجاز إلى بعض أشكال الرعاية الاجتماعية في الامارات في الماضي والحاضر

المبحث الأول

مفهوم الرعاية الاجتماعية

أولاً: تعريف الرعاية الاجتماعية :

فى بعض الأحيان تكون صياغة التعريف من الأمور العسيرة ، خاصة عندما يحمل المصلح الذى نحن بصدده تعريفه مدلولاً واسعاً . ومصطلح الرعاية مشتق من "يرعى" ، "راع" بمعنى الكفالة والمسئولية ، ويقول الرسول "صلى الله عليه وسلم" (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) بمعنى أن الراعى عليه واجب إجتماعى وله السلطة فى تدبير الأمور .

ويعرف والتر فرييدلاندر الرعاية الاجتماعية بأنها "نوع متوازن من الخدمات والمؤسسات الموجهة لمساعدة الأفراد والجماعات على القيام بوظائفهم ، و لتحقيق مستوى معيشى مناسب وعلاقات شخصية واجتماعية مرضية وتوظيف أمثل للقدرات والموارد" (١) .

ويعرف روبرت باركر الرعاية الاجتماعية بأنها "نظام قومى للدولة يشتمل على البرامج والمساعدات والخدمات ، التى تساعد الناس على إشباع حاجاتهم (الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية) والتى تعد أساسية للحفاظ على كيان المجتمع ، وأيضاً تحقيق الخير لكل افراد المجتمع (٢) .

ويعرف روبرت موريس الرعاية الاجتماعية بأنها "مجموعة الجهود الحكومية والأهلية لتخفيض حدة الفقر ، أو لتخفيف آلام الناس الذين فى حاجة الى مساعدة ، وغير القادرين على إشباع حاجاتهم الأساسية بواسطة اسرهم وسوق العمل" (٣) .

-
- 1 - Walter A. Friedlander: **Introducion to Social Welfare** (N.Y: Prenice Hall, 1960) PP.5-6.
 - 2 - Robert L.Barker: **The Social Work Dicionary** (Silver Spring, Maryland: The N.A.S.W.,1987) P.154.
 - 3 - Ronald C.Federico: **Social Welfare in Today's World** (N.Y: McGraw Hill publishing Co.,1990) p.24

ويعرف جوزيف هيفرنان وزملاءه الرعائية الاجتماعية بأنها "المدى العريض من الأنشطة المنظمة التي تقوم بها المؤسسات الحكومية والتطوعية ، والتي تهدف الى الوقاية من أو التخفيف أو المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية المدركة ، ايضاً تهدف الى تحسين خير أو رفاهة الأفراد والجماعات والمجتمعات ، ويسارس هذه الأنشطة العديد من المعندين مثل : الأطباء والممرضات والأخصائيين الاجتماعيين والمدرسون والمهندسين" (١) .

ويعرفها محمود حسن بأنها "مجموعة الجهدات التي تبذلها الحكومة والهيئات والمؤسسات الخاصة لكي يتمكن الفرد من التكيف الإيجابي مع البيئة التي يعيش فيها تكيفاً يهيء له قسطاً من الراحة النفسية ، والقدرة الجسمية ، بحيث ينعم بالسكن الصالح ، والصحة الجيدة ، والغذاء الكامل ، والثقافة ، والتربية" (٢) .

أخيراً يعرف الباحث الرعائية الاجتماعية بأنها "مجموعة الجهدات والبرامج والخدمات التي تقوم بها المؤسسات الحكومية والأهلية ، والتي تهدف الى مساعدة الأفراد والجماعات والنظم الاجتماعية دون تمييز ، على القيام بوظائفهم وإشباع حاجاتهم الضرورية للنمو والتفاعل الإيجابي مع مجتمعهم وذلك في ضوء واقع وموارد وثقافة المجتمع ، مع مراعاة المساواة والعدالة الاجتماعية" (٣) .

ثانياً : أهداف الرعائية الاجتماعية :

أصبحت الرعائية الإجتماعية من النظم الاجتماعية Social Systems الرئيسية في أي مجتمع لما تقم به من دور بارز في إشباع الحاجات الأساسية للأفراد والجماعات وللمجتمعات وخاصة عندما تعجز هذه الوحدات الإنسانية عن إشباع هذه الحاجات أو تعجز النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع (مثل : الأسرة وسوق العمل ..) عن مقابلة هذه الحاجات .

١ - Joseph Heffernan, Guy Shuttlesworth & Rosalie Ambrosino: **Social Work and Social Welfare** (St paul : West publishing Co., 2d.ed.. 1992) P.I.P.6.

٢ - محمود حسن : **الخدمات الاجتماعية المقارنة** (الكويت : ذات السلسل ، ١٩٨٢) ص ٣٧ .

٣ - مدحت محمد ابوالنصر و أحمد عبدالعزيز النجار : **الرعاية الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة : الماضي والحاضر والمستقبل** (العين : مكتبة الفلاح ، ١٩٩٦) ص ٣٠ .

وتحقيق الرعاية الاجتماعية سوف يؤدي إلى زيادة قدرة هذه الوحدات الإنسانية على العمل والانتاج والتوافق مع المجتمع .

أيضا تهدف الرعاية الاجتماعية إلى الوقاية Prevention من الوقوع فريسة للأمراض والمشكلات الاجتماعية ، أما إذا وقعت الأمراض والمشكلات فإن جهود الرعاية الاجتماعية تتجه إلى التخفيف من التأثير السلبي لهذه الأمراض والمشكلات أو المساهمة في علاجها(١)

المبحث الثاني

بعض أشكال الرعاية الاجتماعية في الامارات فى الماضي والحاضر

أولا : بعض اشكال الرعاية الاجتماعية في الامارات في الماضي :

على الرغم من أن الرعاية الاجتماعية كنظام اجتماعى ظهر فى العصر الحديث، الا أن جذورها ثبتت فى اشكال الحياة الأولى فى البطون والعشائر والقبائل ، حيث وجنت الرعاية والحب والتعاون والرحمة والحماية ، ثم أكملت هذه الرعاية ونظمتها واضافت اليها الأديان السماوية ، وخاصة الاسلام .

والرعاية الاجتماعية من الأشياء المعروفة لدى مجتمع الامارات قديما ، بحكم انتمامه إلى الشعوب العربية ومالها من قيم مثل : التعاون والكرم والإيثار ، وحب مساعدة الآخرين والضعف والأرملة واليتيم ، وبحكم اعتناقه الدين الاسلامى العظيم بما وضعه من مبادئ راسخة وعادلة للرعاية الاجتماعية مثل : مبدأ التكافل الاجتماعى ومبدأ المسئولية الاجتماعية مبدأ الحفاظ على الكليات الخمس (الدين - النفس - العقل - النسل - المال) ودور المسجد وبيت مال المسلمين فى الرعاية الاجتماعية ٠٠٠

١ - انظر : مدخل أبوالنصر : الخدمة الاجتماعية الوقائية (دبي : دار القلم ، ١٩٩٦) ص ٢٨ ، ٤١

ومن أشكال الرعائية الاجتماعية الأخرى التي وجدت في مجتمع الإمارات في الماضي (قبل اكتشاف النفط) نذكر :^(١)

١ - الفزعة

٢ - الشوفة

٣ - الطران

٤ - مجالس العلم والصيادين والفنون الشعبية

٥ - المسافر خانة

والآتي شرح لاثنان من هذه الأشكال كمثال :

١ - الفزعة :

يتمثل هذا النظام في أن يقدم أفراد الأسرة الممتدة أو الكبيرة أو القبيلة المساعدات الضرورية حسب مقدرتها لفرادهم ، وذلك في حالات الفرح والحزن والمرض والوفاة والطلاق والفقر .

٢ - الطران :

يقصد به الرسوم التي يتقاضاها الحاكم أو الشیوخ من جميع الأفراد الذين يزاولون الأنشطة الاقتصادية ، وخاصة العاملين في مهنة الغوص (المهنة الرئيسية والرائجة في ذلك الوقت) ، وذلك بشكل إجباري وترجع هذه المبالغ إلى العاملين في شكل خدمات يقدمها الحاكم / الشیوخ ، كتأمين للحماية والدفاع عن الأفراد ودفع رواتب للعاملين في المساجد أو دفع تعويضات للأفراد الذين يتعرضون لبعض المشكلات التي تبعدهم عن العمل .

١ - أنظر :

موزه غباش : "تنمية الخدمات الاجتماعية" ، مجتمع الإمارات الاطار الاجتماعي والثقافي تأليف مجموعة من المؤلفين (العين : كلية الآداب ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٩٧م) ص ٣٤٩ - ٣٥٢ ، ص ٣٥٠ - ٣٥٢

راشد محمد راشد : "المشاركة بالعمل التطوعي في الإمارات العربية المتحدة ، في دراسات في مجتمع الإمارات" (الشارقة: جمعية اجتماعيين ، جـ ٨ ، ١٩٩٤) ص ٤١ - ٤٩

شاكر خصيابك : دولة الإمارات العربية المتحدة - دراسة في الجغرافيا الاجتماعية (بغداد: مطبعة الأرشاد ١٩٩٤)

مدحت محمد أبوالنصر وأحمد عبدالعزيز النجار : مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦ - ٧١

هذا ويمكن أن نقول أن الرعاية الاجتماعية في الامارات قدمت كواجب أخلاقي يحقق أهدافاً قيمة . وان الخدمات والاحسان تم تقديمها من خلال المبادرات الفردية وبناء على المسؤولية الاجتماعية للحكام والشيخوخ وذوى الجاهة والمكانة والتجار تجاه أفراد الامارات . هذا بالإضافة الى التضامن الاجتماعي Social Solidarity داخل العشيرة والقبيلة والمتمثل في التساند والتكاتف بين افراد شعب الامارات وخاصة في المناسبات الدينية والاجتماعية المختلفة كالاعياد الدينية واحتفالات الزواج والميلاد وظروف الوفاة . أيضاً كان لوجود الدين الاسلامي اثره الملحوظ في تطوير ودفع حركة الرعاية الاجتماعية في مجتمع الامارات فلقد زادت الروابط بين الناس ، فلم تقتصر فقط على رابطة الدم أو القرابة أو الجيرة بل ولرابطة الدين الواحد ، مما زاد من درجة التماسك الاجتماعي بين الناس كأحد المقومات الرئيسية لدعم الرعاية الاجتماعية في أي مجتمع .

ثانياً : بعض أشكال الرعاية الاجتماعية في الامارات في الحاضر :

وإذا كانت الرعاية الاجتماعية معروفة لدى مجتمع الامارات قدماً فإن الرعاية الاجتماعية بعد مرحلة اكتشاف النفط أصبح من الضروري أن تقوم على أساس علمي حديث، لمساعدة الذين يواجهون مشكلات متعددة أفرزتها التغيرات الاقتصادية السريعة التي حدثت في مجتمع الامارات بعد النفط .

ولقد تغيرت الرعاية الاجتماعية المقدمة في المرحلة المعاصرة لمجتمع الامارات بعد ظهور النفط وزيادة السُّخُل القومي والفردي وإدراك الحكومة لمسؤوليتها الاجتماعية نحو جميع سكان المجتمع بتوفير مستوى معيشى مناسب لهم وحياة كريمة تدفعهم نحو العمل والانتماء لوطنهم .

وأصبحت الدولة بهذه المسئولية دولة خدمات وليس دولة مؤسسات فقط ، وبعد تكوين الدولة الاتحادية عام ١٩٧١م التي شملت الامارات السبع تحت قيادة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وأخوانه حكام الامارات . تبنت الدولة مفهوم دولة الرعاية أو الرفافية Welfare State بمعنى أن الحكومة تكون مسؤولة عن توفير مستوى معيشى مناسب لجميع المواطنين

دون أى تمييز أو تفرقة ، وذلك فى مجالات الدخل والتعليم والصحة والغذاء والإسكان (١) .
والآتى عرض تفصيلي لبعض أشكال الرعاية الاجتماعية فى مجتمع الامارات فى الوقت
الحاضر (بعد إكتشاف النفط) : (٢)

- ١ - نظام الضمان الاجتماعى
- ٢ - مراكز التنمية الاجتماعية
- ٣ - الجمعيات التعاونية
- ٤ - الجمعيات ذات النفع العام (الجمعيات الأهلية - التطوعية)
- ٥ - رعاية الطفولة
- ٦ - رعاية الشباب
- ٧ - صندوق الزواج
- ٨ - رعاية وتأهيل الأحداث
- ٩ - رعاية وتأهيل المسجونين
- ١٠ - رعاية وتأهيل المعاقين
- ١١ - رعاية المسنين

والآتى شرح لاثنان من هذه الشكال كمثال :

١ - الضمان الاجتماعي :

قامت وزارة العمل والشئون الاجتماعية بإصدار القانون الاتحادى رقم (١٣) لسنة ١٩٨١م ليقيم الضمان الاجتماعى Social Security على أسس سليمة تضمن كفالة الرعاية
الاجتماعية والحياة الكريمة لمواطنى دولة الامارات .

وهذا ، وتصرف الاعانات الاجتماعية فى ضوء قانون الضمان الاجتماعى فى دولة
الإمارات للفئات التالية عندما لا يكون لديها عائل مقتنى : (٣)

- ١ - الأرامل
- ٢ - المطلقات
- ٣ - ذوى العاهات

١ - See: Harold Wilensky & Charles Tiebeaux: **Industrial Society & Social Welfare** (N.Y: The Free press, 1965) pp. 138-147.
- Tony Byrne & Colin F.Padfield: **Services in Britain** (London: Heinemann. 1978) pp3-4

٢ - أنظر : مدحت محمد ابوالنصر وأحمد عبدالعزيز النجار : مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨٠ - ١٢٤
(٣) مادة (٢) قرار مجلس الوزراء رقم (٧) لسنة ١٩٧٥ بشأن نظام وزارة العمل
والشئون الاجتماعية .

- ٤ - المسنون
- ٥ - الابيام
- ٦ - البنات غير المتزوجات
- ٧ - المصابون بالعجز المرضى
- ٨ - الطلبة
- ٩ - أسر المسجونين
- ١٠ - المهجورات
- ١١ - المتزوجة من مواطن
- ١٢ - فئة إستثنائية : في حالات معينة مثل : الكوارث والحرائق والافلاس

وهناك شروط أخرى لابد من توفيرها فيمن يستحق الضمان الاجتماعي وهي :

- ١ - التمتع بجنسية دولة الامارات العربية المتحدة
- ٢ - الاقامة الدائمة في دولة الامارات العربية

هذا ولقد صدرت العديد من قوانين Laws الرعائية الاجتماعية بغرض ضمان مستوى أفضل من البرامج والخدمات الاجتماعية ، ويهدف تنظيم العمل في المؤسسات الاجتماعية وتأكيداً للحقوق الاجتماعية Social Rights لجميع افراد وجماعات شعب الامارات . ومن هذه القوانين تذكر :

- ١ - القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٤م ، في شأن الجمعيات ذات النفع العام .
- ٢ - القانون الاتحادي رقم (٩) لسنة ١٩٧٦ ، بشأن الأحداث الجانحين والمشرفين .
- ٣ - القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٧٦م ، بشأن الجمعيات التعاونية .
- ٤ - القانون الاتحادي رقم (١٣) لسنة ١٩٨١ ، في شأن الضمان الاجتماعي .
- ٥ - القانون الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٨٣م ، بشأن إنشاء دور الحضانة .
- ٦ - القانون الاتحادي رقم (٢١) لسنة ١٩٩١م ، في شأن الضمان الاجتماعي .
- ٧ - القانون الاتحادي رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٢م ، بشأن صندوق الزواج .

بل صدرت العديد من القرارات الوزارية ضماناً لتسهيل تنفيذ القوانين السابقة حتى تتحقق الغرض منها بشكل كفاء وفعال . من هذه القرارات تذكر :

- ١ - قرار مجلس الوزراء رقم (٧) لعام ١٩٧٥ ، في شأن نظام وزارة العمل والشئون الاجتماعية .
- ٢ - قرار مجلس الوزراء رقم (٩٦) لسنة ١٩٨١م ، بشأن إنشاء مراكز رعاية وتأهيل المعاقين .

٣ - القرار الوزارى رقم (٢٢/٢) لسنة ١٩٨٣م ، فى شأن اللائحة الداخلية لتنظيم دور رعاية الأحداث واصلاحهم فى دولة الامارات .

٤ - القرار الوزارى رقم (٢١٤٧٩) لسنة ١٩٩٢م ، بشأن تنظيم العمل فى المدارس .

هذا ويمكن أن نقول أن الامارات :
استطاعت أن تقيم نسقاً للخدمات الاجتماعية لا يقتصر على الحاجات الأساسية
للمواطنين ، وإنما تعداها للاستجابة للتطلعات المتزايدة للناس ، وقد انعكس ذلك في اطراد
النمو في الخدمات الأساسية مثل ارتفاع عدد المدارس الحكومية والمنشآت الصحية (١) .

إن المتتبع لتاريخ الرعاية الاجتماعية في الإمارات يستطيع ملاحظة أن مفهوم الرعاية
الاجتماعية قد بدأ ينتقل من المفهوم التقليدي والذي كان يقتصر على تقديم مساعدات عينية
ومادية وعلاجية لبعض فئات المجتمع إلى الأخذ بالأساليب الوقائية والتنموية إلى جانب
الأسلوب العلاجي .

هذا ولقد استندت الرعاية الاجتماعية في الإمارات في الحاضر لأول مرة إلى قوانين
وتشريعات ملزمة وضعها الإنسان بعد ما كانت تستند فيما قبل إلى شرائع سماوية نصت عليها
الأديان ، وعلى عادات وتقاليد وأعراف المجتمع .

ولقد أصبحت مسئولية الرعاية الاجتماعية في دولة الإمارات قاصرة على وزارة العمل
والشئون الاجتماعية ، بل هي مسئولية مشتركة مع جهات حكومية أخرى مثل : وزارة
الصحة ، ووزارة التربية والتعليم ، ووزارة الشباب والرياضة ، ووزارة الأعلام والثقافة .

أيضاً هناك مسئولية كبيرة يتحملها القطاع الأهلي التطوعي في مجالات الرعاية
الاجتماعية ، فنجد الجمعيات النسائية والجمعيات التعاونية ومراكز التنمية الاجتماعية
والجمعيات الدينية ، تلعب دوراً بارزاً في العمل الاجتماعي في دولة الإمارات مع أن عمرها
الزمني يعتبر حديثاً نسبياً .

(١) أنظر : الفاروق ذكي يونس : "الرفاهية وبناء الإنسان ، حول اتجاهات السياسة الاجتماعية
في دول الخليج العربي" ، مجلة شئون اجتماعية ، الشارقة ، جمعية الاجتماعيين ، العدد ٢٨ ، ١٩٩٠ ، ص ٨٧-٨٨ .

ويجب الإشارة هنا إلى الدعم غير المحدود الذى يقدمه سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة وحرمه الشيخة فاطمة بنت مبارك وكذلك ما يقوم به أخوانه حكام الإمارات وزوجاتهم من تدعيم لمؤسسات التنمية والرعاية الاجتماعية الحكومية والأهلية ، كان له الأثر الإيجابى فى تفعيل دور هذه المؤسسات وتشجيعها على الاستمرار والتوسيع فى برامجها .

المبحث الثالث

تحديات تواجه برامج الرعاية الاجتماعية في الإمارات

لكل مجتمع مشكلاته وهى متغيرة سواء فى نوعها أو حجمها أو مظاهرها . وتخالف هذه المشكلات من مجتمع إلى آخر ، بل ومن عصر إلى آخر فى نفس المجتمع وفقاً للتغير الظروف أو لظروف طارئة (١) .

وليس وجود المشكلات فى المجتمع دليلاً من دلائل ضعيفة ، بقدر ما قد يكون وجودها دليلاً على حيويته وإصراره ، على أن ينطلق إلى الأمام ، وفي انتلاقه لا بد أن تتعارضه صعوبات ، ولكنه بالعزيمة والإصرار لا بد أن ينتصر عليها (٢). هذا وتواجه خدمات الرعاية الاجتماعية في مجتمع الإمارات بعض التحديات أو المعضلات التي تعيق حركتها في تحقيق الأهداف المطلوبة منها .

والآتي ذكر بعض هذه التحديات :

- ١- الطبيعة الغريبة للتركيبة السكانية في مجتمع الإمارات . الناجمة وبالأخص من الزيادة المستمرة للهجرة الوافدة إليه ، وخاصة من دول شرق آسيا . إذ أن حوالي ٧٧٪ من السكان وافدين (٣) ينتمون إلى حوالي ٧٠ جنسية على رأسها الجنسيات الباكستانية والأيرانية والهندية والفلبينية . الأمر الذي يعني التعدد الشديد وعدم التجانس الواضح لعملاء Clients أو مستقبلى Recipients خدمات الرعاية الاجتماعية من حيث عاداتهم وتقاليدهم وقيمهم ودياناتهم ، وهذا بلا شك يؤثر سلباً على عمليات تخطيط وتقديم وتقديم برامج الرعاية الاجتماعية . إذا لم يتم مراعاة هذا التنوع ، وهذه الاختلافات البينية بين العملاء .

(١) صلاح عبد الحميد مصلحى ، "ال التربية ومشكلات المجتمع الاماراتى" ، فى صلاح عبد الحميد مصطفى ونجاة عبد الله النابى و محمد خلفان الرواى : التربية والتعليم فى دولة الإمارات العربية المتحدة" ، (العين : مكتبة الفلاح ، ١٩٩٣) ص ٢١٥ .

(٢) عبد الغنى سيد أحمد عبود : "ال التربية ومشكلات المجتمع" (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٨٠) ص ٦٨ .

(٣) حيث كانت نسبة المواطنين من المجموع العام للسكان حوالي ٧٧٪ وذلك في عام ١٩٨٥ م المصدر : محمد عيسى السويدي ، وعبد الله محمد يوسف : المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة (دبي : وزارة العمل والشئون الاجتماعية ، القراءة للجميع للنشر والتوزيع ١٩٩٠) ص ٤٤ .

٢ - من أهم التحديات أيضا حاجز اللغة ، حيث أن أكثر من ٥٠٪ من السكان غير ناطقين العربية ، ولا توجد قنوات محددة وواضحة يمكن من خلالها مخاطبتهم والتفاهم معهم في مؤسسات الرعاية الاجتماعية .

٣ - قلة البيانات الاجتماعية الاحصائية Social Statistics ، وأحيانا عدم التأكيد من صحة بعضها ، وهذا يؤدي بلا شك إلى تصورات خاطئة أو مضللة ، والى خطط غير رصينة وذلك لأن عملية التنبؤ غالباً ما تحدث في ظروف عدم التأكيد . Uncertainly .

٤ - وجود عجز واضح في عدد الاخصائيين الاجتماعيين Social Workers والباحثين الاجتماعيين Social Researchers العاملين في مؤسسات التنمية والرعاية الاجتماعية . وهذا ما لاحظه الباحث وأكده العاملون في المؤسسات التي تم زيارتها فعلى سبيل المثال : هناك عجز حوالي ٣٠ أخصائى اجتماعى في مدارس البنين ، وعجز حوالي ٢٨ أخصائية اجتماعية في مدارس البنات في منطقة العين التعليمية للعام الدراسي ١٩٩٧/٩٦ م (١)

٥ - كثيراً ما يسود المنطق الكمي في التحليل الاقتصادي لمعظم مشروعات التنمية ، بما يؤدي إلى استبعاد أو عدم مراعاة المتغيرات الاجتماعية والثقافية والبيئية لأسباب عديدة منها : أنها غير قابلة للقياس الكمي وللمصياغة الرياضية ، أو لأنها غير ذات أهمية كبيرة ، أو لعدم توفر الخبراء المختصين بدراسة هذه المتغيرات .

٦ - إن الإنفاق الحكومي على خدمات الرعاية الاجتماعية قد أخذ في التضخم عاماً بعد عام ، لدرجة تجاوز مستوى الإنفاق في الدول النامية ذات الدخل المتوسط ، بل تجاوز مستوى الإنفاق في بعض الدول الصناعية الغربية (٢) فقد تبنت الإمارات كما سبق ذكره نموذج دولة الرعاية أو الرفاهية Welfare State .

وفي ضوء هذا الإنفاق الحكومي المتزايد على خدمات الرعاية الاجتماعية . وكون معظم هذه الخدمات مجانية والاسراف غير المبرر في استخدام هذه الخدمات من البعض .

(١) المصدر : توجيه الخدمة الاجتماعية ، من حلقة العين التعليمية ، يونيو ١٩٩٧

(٢) أنظر : الفاروق ذكي يونس : مرجع سابق ذكره ، ص ٨٧

ومع اتجاه أسعار النفط نحو الانخفاض مؤخرا وما تحملته ميزانية الدولة في حرب الخليج دعا كل هذا الدولة إلى تقليله هذا الإنفاق في بعض القطاعات (على سبيل المثال : ميزانية الاعانات الاجتماعية في وزارة العمل والشئون الاجتماعية لم تتغير منذ عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٥^(١)) ، وإلى وضع رسوم لبعض الخدمات (على سبيل المثال : تم تحصيل رسوم من الوافدين عند بدخول أبنائهم المدارس الحكومية بدءاً من العام الدراسي ١٩٩٦/٩٥م بعد أن كان يتم ذلك مجاناً) . أو زيادة الرسوم المقررة على البعض الآخر (مثال : رسوم بطاقة التأمين الصحي التي زالت في أوائل عام ١٩٩٥م من ١٠٠ درهم للبطاقة إلى ٣٠٠ درهم) ، أو قصر بعض الخدمات على المواطنين فقط دون الوافدين (مثل : وحدات رعاية الأحداث ، ومراكز رعاية المعاقين وبعض المستشفيات مقصورة فقط على المواطنين ...) وإلى رفع شعار "ترشيد الإنفاق والاستخدام وإلى زيادة الاهتمام بالمدخل الوقائي Preventive من المدخل العلاجي ، نظراً لأن الوقاية أقل تكلفة من العلاج من حيث الوقت والجهد والمال .

وفي ضوء اتساع نطاق برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية كما شاهدنا في المبحث الثاني نسأل إلى أي حد ساهمت هذه البرامج والخدمات في تحسين نوعية الحياة والانسان الاماراتي .

لعل أول ما نلاحظه في هذا الصدد تلك الآثار الجانبية لهذه الخدمات ، وفي مقدمتها أنها غزت النزعة الاستهلاكية لدى الناس . وأصبح المجتمع الاماراتي مستهلكاً أكثر منه منتجاً ، وتراجعت بعض الشيء القيم المتصلة بالعمل لتتصدر قيم جديدة تمجد الاستهلاك المظهرى والواجهة الاجتماعية والكسب السريع بأقل جهد مبذول وعلى أحسن تقدير تمثلت أغلب أشكال المشاركة الاجتماعية لدى معظم أفراد الشعب الاماراتي بالمال فقط وليس بالجهود والوقت والعمل .

٨ - إن من أهداف خدمات الرعاية الاجتماعية تحقيق المشاركة الايجابية من قبل المواطنين في تحديد احتياجاتهم ومشكلاتهم والبرامج التي يحتاجونها ، والاستفادة منها بل والمشاركة في تخطيط وتنفيذ وتقديم هذه البرامج . هذا ويعتبر مشاركة المواطنين Citizen Participation أحد مقومات المواطنية Voluntary

(١) المصادر : وزارة العمل والشئون الاجتماعية : بيان بالاعتمادات الخاصة بالاعانات الاجتماعية خلال الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥ (أبوظبي : إدارة الشئون المالية والأدارية ، ١٩٥) ص ٢

Citizenship Belongness ، ومؤشر من مؤشرات الانتفاء . إلا أن قيام الدولة بتوفير الغالبية العظمى من برامج وخدمات الرعائية الاجتماعية للمواطنين دون مشاركة جادة وفعالة منهم بأى شكل من اشكال المشاركة غنى لدى الناس نوازع الاتكالية والاعتماد على الدولة فى أمور كثيرة ، الأمر الذى يؤدى إلى ضعف استجابة الناس للمشاركة وتحمل المسئولية تجاه قضايا المجتمع بصفة عامة .

المبحث الرابع

رؤى مستقبلية للرعاية الاجتماعية في الإمارات

إن المستقبل يستحق الجهد والعناية والوقت للقيام بالتخطيط Planning له . وعملية التخطيط تستهدف بأساس تحديد الأنشطة المختلفة اللازمة لإحداث التغيير المطلوب والمناسب . والرؤية المستقبلية الناجحة هي تلك التي تجتاز اختبارى الفائدة Benefit والجدوى Feasibility ، والفائدة هنا هي مقدار النفع الذى يعود على مؤسسات الرعائية الاجتماعية وعملائها والمجتمع ككل . والجدوى هي مدى واقعية الرؤية وإمكانية تحقيقها فى ضوء ظروف وثقافة وموارد المجتمع (١) والباحث حاول أن يلتزم بذلك عند تقديمها للرؤى المستقبلية .

إن التخطيط للمستقبل أمر حتمى تفرضه النظرة المستقبلية لجميع الأمور ، وذلك لتحقيق أى تقدم فى المجتمع . وحتى يمكن تحقيق رعاية اجتماعية أكثر كفاءة وفعالية فى مجتمع الإمارات ، فإنه لا بد من مراعاة مجموعة من الإعتبارات والتوجهات تذكر منها :

أولاً : ضرورة المحافظة على القيم والمبادئ الإسلامية فى المجتمع .

ثانياً : التأكيد على الشخصية العربية والثقافة الوطنية لمجتمع الإمارات .

ثالثاً : تعزيز الكيان الاتحادى من خلال عدة مسارات تذكر منها :

أ - تدعيم المؤسسات الاتحادية للرعاية الاجتماعية فى مختلف الإمارات .

ب - تدعيم المؤسسات الاتحادية للتنمية الاجتماعية فى مختلف الإمارات .

1 - See : John P. Kotter : A Force for change (N.Y: the free press, 1990) pp.100-101.

- ج - الاستمرار في تطبيق مبدأ عدم التفرقة أو التمييز بين المواطنين دون النظر إلى الإمارة التي ينتمون إليها ، أو القبيلة التي ترجع أصولهم إليها .
- د - تعميق الشعور بالوحدة الوطنية (١)

رابعا : إن التنمية في جوهرها هي تنمية بشرية ، حيث أن المورد البشري هو الهدف الأساسي من عملية التنمية كما أنه هو أداتها الفعالة ، ولهذا لا بد من الاستمرار في التأكيد على العنصر البشري وضرورة استثمار الموارد البشرية عن طريق تقديم الخدمات المختلفة لها ، من تعليم وتدريب وخدمات صحية ورعاية اجتماعية أيضا عن طريق إتاحة الفرصة الكاملة لمشاركة المواطنين في جميع مراحل وعمليات التنمية (٢) .

خامسا : ضرورة القناعة الكاملة بأن خدمات الرعاية الاجتماعية هي خدمات إنتاجية استثمارية Investment وليست استهلاكية Consumption ، بمعنى أن لها آثارا ملموسة في زيادة الإنتاج والتنمية الاقتصادية ، وليست مجرد استهلاك ، مثل باقي أنواع الاستهلاك الأخرى مثل : الغذاء والملابس (٣) .

سادسا : إن عمليات التنمية السريعة التي تحدث على أرض الإمارات أدت إلى نتائج سلبية غير مقصودة ، منها صور السلوك الانحرافي التي تبدو لدى بعض فئات السكان ، وعلى ذلك فإن برامج التنمية ذاتها يجب أن تشتمل على اجراءات وقائية مضادة لتلك النتائج غير المرغوب فيها ، مما يتطلب معه زيادة برامج ومؤسسات الدفاع الاجتماعي Social Defence

سابعا : ضرورة إهتمام الأخصائيين الاجتماعيين بالأهداف الوقائية والتنموية بجانب الأهداف العلاجية في عملهم .

١ - أنظر : جمال زكرياء قاسم : "نظرة مستقبلية " مجتمع الامارات - الاطار الاجتماعي والثقافي، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٦٤ - ٥٨١

٢ - See : United Nations: Community Development and National Development (N.Y.:U.N.puplications, 1963) p12.

٣ - Theodore Schitz "Investment in Human Capital" American Economic Review, March 1961 . pp.9 - 10.

ثامناً : ضرورة زيادة عدد الاخصائيين الاجتماعيين والباحثين الاجتماعيين العاملون في مختلف مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية ، بناء على ما لاحظه الباحث وأكده العاملون في المؤسسات والمنظمات التي تم زيارتها (مثل : المدارس والمستشفيات ودور رعاية الأحداث ومؤسسات رعاية الفئات الخاصة مثل : المعاقين والمسنين ...) وجود نقص واضح في عدد الاخصائيين الاجتماعيين والباحثين الاجتماعيين في هذه المؤسسات .

تاسعاً : إتاحة الفرصة كاملة لخريجي وخريجات قسم الخدمة الاجتماعية وقسم علم الاجتماع بجامعة الإمارات العربية المتحدة من العمل في مؤسسات التنمية والرعاية الاجتماعية بالدولة ، تدعيمًا للكوادر الوطنية في هذا الشأن وكخطوة نحو تأصيل مهنة الخدمة الاجتماعية في مجتمع الإمارات .

عاشرًا : أهمية تطبيق مفهوم دولة الرفاهية أو الرعاية Welfare State بشكل كامل لجميع سكان الدولة بما فيهم الوافدين دون تمييز أو تفرقة ، بما يجعلهم أكثر عطاء وإخلاصاً في عملهم ولوطنهم الثاني .

إحدى عشر : ضرورة إصدار قانون لرعاية المعاقين في دولة الإمارات ، حيث أن معظم دول العالم بما فيها كثير من الدول العربية لديها قوانين لرعاية المعاقين (مثل : مصر وسوريا والعراق وليبيا والأردن والمغرب ..) أيضاً انطلاقاً من أن تنوع الخدمات التربوية والتأهيلية والتشغيلية الالزامية للمعاقين والذوسيع في تلك الخدمات تبرز لتنظيمها وفق أنسنة تشريعية مناسبة ، تكفل الوفاء بتلك الخدمات لمستحقها من جهة وضبط نوعيتها من جهة أخرى .

ثانية عشر : يلاحظ أن مشاركة المنظمات الأهلية التطوعية ومنها الجمعيات ذات النفع العام في مجال رعاية وتأهيل المعاقين محدودة جداً وتبدو الحاجة ملحة لتشجيع هذه الجمعيات علىدخول هذا الميدان لمشاركة المؤسسات الحكومية في تحمل الأعباء الالزامية ، ولتوسيع مجال الخدمات والإرتقاء بها كما ونوعاً .

ثالث عشر : ضرورة زيادة عدد مؤسسات رعاية الأحداث لعدم كفاية الحالى منها ، وأهمية إنشاء مؤسسة لرعاية الأحداث الفتىات نظراً لتزايد عددهن ، وبدلاً من وضعهن في

السجون المركزية بما لا يتفق مع قانون الأحداث في الدولة ولا للنظرية الإنسانية والمستقبلية لهؤلاء الفتيات ، علما بأن كثير من الدول العربية يوجد لديهم مؤسسات خاصة برعاية الأحداث الفتيات (مثل : مصر - سوريا - العراق) (١)

رابع عشر : ضرورة تخصيص محكمة خاصة بالأحداث للنظر في قضايا الأحداث المشردين والجانحين ، علما بأن معظم الدول العربية يوجد بها محكمة خاصة بالأحداث . وقاضي خاص بالأحداث ، بل وشرطه نسائية تختص بالأحداث . هذا ولقد بدأت إمارة دبي الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه ، حيث قامت بتخصيص يوم الأحد من كل أسبوع في المحاكم الابتدائية بدبى للنظر في قضايا الأحداث فقط ، وذلك بواسطة قاضي الأحداث المختص (٢) .

خامس عشر : أهمية تشجيع المبادرات الفردية ودور القطاع الأهلى (التطوعى) والقطاع الخاص في التنمية والرعاية الاجتماعية ، وأهمية دور الحكومة في ذلك بالتوجيه والتدعم والتثبيط .

سادس عشر : ضرورة أن تشكل الجمعيات ذات النفع العام فيما بينها هيئة قومية أو إتحاد عام يقوم بمهمة التنسيق فيما بينها والإشراف والتوجيه لها في ضوء سياسة إجتماعية مكتوبة متفق عليها ، وفكرة إنشاء الإتحاد النسائي في دولة الإمارات - والسابق الإشارة إليها - هي خطوة في ذلك الاتجاه .

أخيرا :

إن قضية بناء الإنسان ضرورة وطنية تسبق بناء المنشآت والمصانع لأنه بدون الإنسان الصالح لا يمكن تحقيق الخير والازدهار للمجتمع ، ولعل ذلك مما يحفز الدولة إلى توجيه عنايتها للمواطن ، باعتباره الثروة الحقيقية على هذه الأرض ، وأعلى إمكانات هذا البلد ، ولا تنمية للقدرة المادية دون أن تكون هناك ثروة بشرية وكوادر وطنية مؤهلة وقدرة على بناء

(١) أنظر : مدحت محمد أبوالنصر : جنوح الفتيات مسئولية الأسرة أولاً ، مجلة الرياضة والشباب العدد ٦٧٥ ، مارس ١٩٩٤ ، ص ص ١١٠ - ١١٣

(٢) أنظر : مجلة الشرطى : الإدارة العامة لشرطة الشارقة ، العدد ١١ ، إبريل ١٩٩٤ م ، ص ٤١

الوطن (١) ، وذلك من خلال زيادة وتوسيع نطاق برامج التنمية والرعاية الاجتماعية لجميع فئات السكان في مختلف نواحي الحياة ، في التعليم والصحة والإسكان والخدمات العامة والخدمات الاجتماعية ... وهذا سوف يؤدي بلا شك إلى تنمية الثروة البشرية والكوادر الوطنية المؤهلة والقادرة على بناء وتقديم مجتمع الإمارات العربية المتحدة بإذن الله .

(١) ديوان الرئاسة : القيادة في دولة الإمارات العربية المتحدة (أبوظبي : ١٩٨١) ، ص ١٢١ .

المراجع المستخدمة

أولاً : المراجع العربية :

- ١ - إجلال إسماعيل حلمى : علم الاجتماع الأسرى (دبي : دار القلم ، ١٩٩٠) .
- ٢ - الفاروق زكى يونس : الرفاهية وبناء الإنسان ، حول اتجاهات السياسة الإجتماعية فى دول الخليج العربى" ، مجلة شئون اجتماعية ، الشارقة ، جمعية الاجتماعيين العدد ٢٨ ، ١٩٩٠ .
- ٣ - جمال زكرياء قاسم : نظرة مستقبلية فى مجتمع الإمارات - الإطار الاجتماعي والثقافى ، (العين : جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٩٧) .
- ٤ - ديوان الرئاسة : القيادة فى دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبى ، ١٩٨١) .
- ٥ - راشد محمد راشد : المشاركة بالعمل التطوعى فى الإمارات العربية المتحدة" ، فى دراسات فى مجتمع الإمارات (الشارقة : جمعية الاجتماعيين ، ج ٨ ، ١٩٩٤) .
- ٦ - شاكر خصباك : دولة الإمارات العربية المتحدة - دراسة فى الجغرافيا الاجتماعية (بغداد : مطبعة الإرشاد ، ١٩٩٤) .
- ٧ - صلاح عبد الحميد مصطفى : "التربية ومشكلات المجتمع الإماراتى" ، فى صلاح عبد الحميد مصطفى ونجاة عبد الله النابه ومحمد خلفان الرواى : التربية والتعليم فى دولة الامارات العربية المتحدة (العين : مكتبة الفلاح ، ١٩٩٣) .

- ٨ - عبد الغنى سيد أحمد عبود : التربية ومشكلات المجتمع (القاهرة : دار الفكر العربي ١٩٨٠).
- ٩ - فاروق أمين : دراسة واقع الأسرة البحرينية ، سلسلة الدراسات الاجتماعية ، رقم ٣ (البحرين : الاجتماعيين البحرينية المطبعة الحكومية ، ١٩٨٢) .
- ١٠ - محمد عيسى السويدى ، وعبد الله و محمد يوشعباب : المختبرات فى دولة الإمارات العربية المتحدة (دبي : وزارة العمل والشئون الاجتماعية ، القراءة للجميع للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠)
- ١١ - محمود حسن : الخدمات الاجتماعية المقارنة ، (الكويت : ذات السلسل ، ١٩٨٣) .
- ١٢ - موزة غباش : "تنمية الخدمات الاجتماعية" ، مجتمع الإمارات الإطار الاجتماعي والثقافي ، تأليف مجموعة من المؤلفين (العين : كلية الآداب ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٧) .
- ١٣ - مجلة الشرطى : الإدارة العامة للشرطة ، الشارقة ، العدد ١١ ، أبريل ١٩٩٤
- ١٤ - مدحت محمد أبو النصر : "جنوح الفتيات مسئولية الأسرة أولاً" ، مجلة الرياضة والشباب ، العدد ٦٧٥ ، مارس ١٩٩٤ .
- ١٥ - مدحت محمد أبو النصر و أحمد عبد العزيز النجار : الرعاية الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة في الماضي والحاضر والمستقبل ، (العين : مكتبة الفلاح ، ١٩٩٦) .
- ١٦ - مدحت محمد أبو النصر و راشد محمد راشد : الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين

فى الإمارات العربية المتحدة (دبي : وزارة العمل والشئون الاجتماعية ، ١٩٩٦) .

١٧- محدث محمد أبو النصر : الخدمة الاجتماعية الوقائية ، (دبي : درا القلم ، ١٩٩٦) .

١٨- يوسف عبد الفتاح محمد : الزواج من أجنبيات وأثره على أبناء الخليج العربي (بيروت ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٨) .

ثانياً : المراجع الأجنبية

- 1 - Harold Wilensky & Charles Lebeaux : **Industrial Society & Social Welfare** (N.Y. : The Free Press. 1965).
- 2 - John P.Kollter : **A Force for Change** (N.Y. : Free Press, 1990).
- 3 - Joseph Heffernan, Guy Shuttlesworth & Rosalie Ambrosin : **Social Work and Social Welfare** (St. Paul : West Publishing Co. 2nd. ed. 1992).
- 4 - Lee J. Cary (ed) : **Community Development as a Process**: (Columbia: University of Missouri Press, 1985) .
- 5 - Theodore Schitz "Investment in Human Capital", **American Economic Review**, March 1961.
- 6 - Tony Byrne & Colin F. Padfield : **Social Services in Britain** (London: Heinemann, 1978).
- 7 - Robert L.Barker : **The Social Work Dictionary** (Silver Spring, Maryland : The N.A.S.W., 1987).
- 8 - Ronald C. Federico : **Social Welfare in Today's World** (N.Y : McGraw Hill Publishing Co. 1990).
- 9 - United Nations : **Community Development and National Development** (N.Y.:U.N. Publications, 1963)
- 10 - Walter A. Friedlander : **Introduction to Social Welfare** (N.Y: Prentice Hall, 1960).